تكرار الجرائم والحوادث الأمنية بين المكاسب والتقليد!!

كثيراً ما نسمع عن استهداف أنابيب النفط في اليمن من قبل مسلحين أما تعلن عنهم الدولة أو تسكت وتتجاوزهم، ومع غياب الدولة وانحسار عمود الاقتصاد اليمني وهو النفط بسبب الأعمال التخريبية لأنابيب تصدير النفط إلى الخارج بين الحين والآخر يبقى المرء في حيرة من أمره.

صحيفة «الثورة» استطلعت آراء نخبة من المفكرين والأكاديميين، وبحثت معهم أسباب القضية، وكيف يمكن تشخيص هذه المشكلة ومن يقف وراء استهداف أنابيب النفط ولماذا صارت هذه هي طريقة الضغط على الحكومة والدولة، ولماذا لم تتخذ إجراءات رادعة بحق من يستهدف تخريب كل ما هو مرتبط بمصالح المواطن بالدرجة الأولى والوطن بالمرتبة الثانية وكانت الإجابات على النحو الآتي:

استطلاع/علي علوي

يقول الدكتور عبدالله الحاضري، وهو كاتب ومحلل سياسي عن أبعاد تلك العمليات التخريبية: الواقع أن كل عمل تخريبي لا يخرج عن منظومة إغراق اليمن في مزيد من الإشكاليات خاصة الأمنية والاستقرار وتعكير صفو المواطن وتضييق الحال الاقتصادي حتى يتم نسف أي استقرار على أي مستوى قد ينسب للثورة.

وأشار إلى أن الحل يكمن في المزيد من التلاحم الشعبي والوعي الثقافي الذي يعمق المفاهيم الوطنية، وأضاف قائلا: في مرحلتنا التاريخية هذه اختلطت كل الأوراق، وبات من الصعوبة اتهام جهة ما بعينها، قد يكون هناك تقاطع مصالح في التخريب، لكن الجزم بأن جهة هي التي قامت بعملية التخريب اعتقد أن فيه تجاوزاً للواقع.

وأشار إلى أن الحكومة الحالية نظراً لتشكيلتها القائمة تعتبر شبه مشلولة، ولا تستطيع أن تتخذ قرارات على المستوى الاستراتيجي خاصة في ما يخص الوضع الأمني، وهذا الأمر أدى إلى ضعفها وعدم القدرة على مجابهة كل هذه الأعمال التخريبية.

غياب الأمن الحازم

من جانبه أشار الدكتور عادل الشجاع أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة صنعاء إلى أن غياب الأمن وبشكل مخيف وارتكاب حوادث أمنية وتخريبية وباستمرار واعتماد الحكومة اعتماداً كلياً على الاقتصاد الريعي وليس على الاقتصاد الإنتاجي يفاقم مشاكل اليمن عموماً، حيث أن النفط يساهم في الاقتصاد بما يعادل مانسبته 30% من الناتج المحلي و 70% من إجمالي إيرادات الدولة وبما نسبته 90% من الصادرات.

وأوضح الشجاع أن ضعف مؤسسات الدولة في اليمن ، الاقتصادية على وجه التحديد سبب في إنفاق معظم الموارد على أنشطة غير إنتاجية بشكل لا يساعد على النمو الاقتصادي، الأمر الذي أوجد ثغرات كثيرة وبؤر فساد داخل المؤسسات الحكومية.

وطالب الدولة والحكومة بالعمل الجاد على مراجعة كل السلبيات والأخطاء والاستفادة من بعض الدول بتجاربها الناجحة وإجراء حزمة إصلاحات وبالذات في تحسين الأمن وما يؤدي إلى استقرار الأوضاع وتطبيق كل القوانين والتشريعات بكل حزم وبدون محاباة لأي طرف كان، والعمل على تحفيز الاقتصاد اليمن والتحول من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على دخل النفط وحوالات المغتربين، إلى الاقتصاد الإنتاجي. وتنوع المصادر لا يمكن أن يتم إلا من خلال استتباب الأمن وبسط يد الدولة على كل شبر فيها والسيطرة على المؤسسات وهيكلة المؤسسات الاقتصادية وإعطاء الأولوية للبنية الأساسية وتفعيل دور المؤسسات الرقابية ومكافحة الفساد وتفعيل مبدأ الشفافية والنزاهة.

وأضاف قائلاً: المشكلة هي أن أكثر الأشخاص الذين يديرون أكثر المؤسسات لا يمكلون أدنى خبرة في إدارتهم بسبب الفساد والرشوة، ولكن نعول على حكومتنا الحالية عمل الكثير من أجل هذا الوطن والمواطن.

وتابع بالقول: أما المحور الثاني من الأسباب التي تجعل بعض من أفراد القبائل تفجرون أنابيب النفط وأبراج الكهرباء عدة أسباب ومن ضمنها شعور أصحاب تلك المناطق بالظلم والتهميش إذ يشعرون بقراره غيرهم يتمتع بالثروة وهم معزولون وغيرهم يتمتع بالكهرباء وهم محرمون منها وغيرهم يتمتع بالتعليم وهم لا فيشعرون بالنقمة كما أن هناك أناسا مرتزقة أيضا شغلهم ومصدر دخلهم أعمال التخريب.

وعن تصوره للحلول المناسبة للقضية قال: باعتقادي أن الحل هو أن تتبنى الحكومة اليمنية معالجة مشاكل أصحاب تلك المناطق وتلبية كافة احتياجاتهم فاليمن خسرت مليارات الريالات بسبب هذه الأعمال التخريبية وتفجير أنابيب النفط وقطع خطوط الكهرباء فلماذا لا تخسر الحكومة كم مليار ريال وتستغلها بعمل مشاريع ينعم بها أصحاب تلك المناطق، ومن هنا تبسط الدولة ذراعيها على كل شبر في جميع تلك المناطق التي لا وجود للدولة فيها. واعتقد بأنه ستختفي كل المشاكل والمعضلات لأن سياسة استعراض العضلات فاشلة ولا تعطي نتيجة لا على الصعيد القريب ولا البعيد.

مؤشر لضعف الدولة

فيما اعتبر الدكتور خالد الصوفي أستاذ الاتصال والعلاقات العامة بجامعة صنعاء أن الخلل في الالتزامات وتغطية تكاليف البنية التحتية وتحسين الخدمات وعدم الخروج من الوضع المتردي القائم وعجز الأمن عن حماية أنابيب النفط كمنتج حيوي مؤشر لضعف الدولة حيث لم تستطع الدولة حمايته وهذا لاشك ينعكس على الاستثمار بشكل عام والسياحة لغياب الأمن والدولة.

وقال:" من يستهدفون أنابيب النفط ينفذون أجندة لأطراف، هدفها خلخلة الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل البلد خاصة وأن النفط منتج أساسي، فنقصه في الأسواق يؤدي إلى إحراج الدولة وتهييج الناس ضدها، لأن حياتهم مرتبطة به، وثانياً باعتباره المورد الأهم لميزانية الدولة، فاختلال تدفقه يعمل عجزا في الميزانية وغرامات وخسائر للبلد وشروطا جزائية تدفع لعدم الإيفاء بالالتزامات مع المتعاقدين في الخارج، إضافة إلى أن عدم تدفق النفط يعمل على تردي الخدمات لأن الميزانية معتمدة عليه".

وأضاف قائلا: " الدولة تكاد تكون غائبة قبل الثورة وما زالت بعد الثورة مستمرة بضعفها وغيابها وهو ما يجعل هؤلاء النفر من المخربين يتمادون في همجيتهم لغياب الدولة وتكرار التفجيرات، لأنهم لم يجدوا رادعا، فتطورت وباتت بيئة مناسبة لأصحاب الأجندات ومن يدفعون للتفجير، فالدولة غائبة، وستستمر الظاهرة في ظل هذا التردي المخيف في غياب الدولة والقانون".

مشيراً إلى أن الحل يكمن في وجود الدولة وأن تضرب بيد من حديد حتى يرتدع هؤلاء الخارجون عن القانون في تفجير أنابيب النفط وأسلاك الكهرباء والتقطعات والفساد وانتشار مراكز القوى بمختلف أشكالها.

المكايدات والانفلات

بدوره، قال محمد عبدالمجيد صالح ، وهو كاتب وباحث في الشؤون الأمنية: " إن تفجير أنابيب النفط يشكل للحكومة اليمنية هاجسا مؤرقا هز ثقة المجتمع الدولي بها، كونها كانت تمثل في نظره سفينة النجاة للشعب اليمني ويعول عليها النهوض باليمن من كبوته..

وأضاف: " باستمرار هذه الأعمال الإرهابية فقد تأثر المحور الاقتصادي للبلد بشكل كبير، إذ أن استهداف أنابيب النفط يعتبر استهدافا لعصب الاقتصاد الوطني ولحياة المواطن اليمني وفي كل جوانب حياته. ولهذا السبب وغيره من الأعمال الإرهابية فقد بلغت خسارة الدولة نحو 360 مليون دولار شهرياً، مما سبب تراجعا بالصادرات، الأمر الذي أفضى الى الحالة التي نعيشها اليوم وانكماش الاقتصاد.

وأرجع أسباب القضية إلى عدم وجود رؤية أو هدف لدى فرقاء العمل السياسي، وغياب المشروع العام وغياب الدولة والانفلات الأمني، وبروز المكايدات السياسية بين الأطراف مما هيأ المناخ الخصب أمام المخربين..كما أن طريقة تعامل الدولة في معالجة مثل هذه الجرائم فتح شهية الكثير ممن تتشابه حالاتهم ومطالبهم بأصحاب الحالات المذكورة، وخصوصاً وأن هناك قواسم مشتركة لنفس المعطيات، وقد تكررت.

ونوه إلى أن "أي إصلاحات ينبغي أن تكون في إطار المنظومة القانونية للبلد، بحيث تكون البلد وخيراتها تدار بقانون، وتكون الثروة مملوكة للشعب، ويكون الشعب هو المالك الوحيد للسلطة، بالإضافة إلى تفعيل أدوات الرقابة في البلد بحيث تدار وفق أدوات تقنية حديثة وأشخاص أمناء أكفاء".

مطالباً الدولة بأن تقوم بواجباتها بفرض الأمن وتسيد القانون وفرض هيبتها، وحماية مقدرات و خيرات البلد بالإضافة إلى المنجزات والثروات الوطنية.

وأشار إلى أن حساسية الوضع وخصوصية المرحلة قد تكون السبب في تريث الحكومة من القيام بواجبها الدستوري واتجاهها إلى الحل بطرق لا ترتقي إلى ما يتوق إليه الشعب.

وقال: "يكمن الحل من وجهة نظري في رفع مستوى التعليم في تلك المناطق، بالإضافة إلى التوعية المستمرة والهادفة وتوفير الخدمات الأساسية وحل المشاكل وعدم ترحيلها وفرض هيبة الدولة وتسيد القانون".

أكاديميون لـ«الثورة»:

- **غياب الدولة والإنفلات الأمني ومناكفات خصوم السياسة أسباب هيأت المناخ للمخربين**
- **أعمال التخريب منظومة دراماتيكية تهدف إلى إغراق اليمن بالمشاكل**

الأمن والمجتمع

واجب ثم واجب

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

خطير ومفصلي هو المنعطف الذي يمر به وطننا الغالي في هذه المرحله فقد تشظى كثيراً بفعل عوامل عدة وإن لم نتدارك ذلك ويستشعر كل منا واجبه فإن وطننا سيزداد فرقة.

كل شيء في الحياة له جانبه الايجابي المشرق وله ايضاً جانب سلبي معتم وقاتم، ترى كثيراً من الناس يستخدمون الانترنت على سبيل المثال لكنهم على قسمين، قسم يستخدمه للابحاث وتلقي كل الاخبار والعلوم المفيدة، والقسم الاخر يقضي جل وقته في ضياع وربما في محرمات، و ذات الحال ينطبق على مجالات شتى دخلت حياتنا وكان لابد منها مثل الديمقراطيه في نظام الحكم وغيرها.

لعلكم قرائي الأعزاء تدركون انتي لم أخض يوماً في السياسة ولا اعتزم الخوض فيها لأسباب متعددة اهمها أنني رجل شرطه حزبه الوطن محرم عليه بموجب الدستور والقانون التحزب أو التسيس، فالشرطه هي من يعول عليها أن تقوم بحماية كل القوانين والأنظمة من أن يعبث بها أو أن تنحرف عن مسارها وكذالك القوات المسلحه لذلك حرص المشرع على حياديتها، جاء ذلك في الدستور الذي قال عن القوات المسلحه والامن والشرطه في المادة (36) منه انها: (ملك الشعب كله).

ونص صراحة في المادة (40) منه على ان: (يحضر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة واية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة، ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبية والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضمانا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل، ويحضر الانتماء والنشاط الحزبي فيها وفقا للقانون).

لذلك لن اخوض في الكتابه عن الحالة السياسيه لكنني كرجل شرطة أرى انعكاسات تلك الفرقة السلبية على الجانب الأ مني في بلادنا و التي من نتا ئجها هذا الانفلات الأمني الذي تسبب في انتشار السلاح بيد المجرمين وحالات الاختطاف والترويع التي نراها ونسمع عنها كل يوم وكل شخص منا يقول هذا شأن الدوله وما شأني أنا ؟

وأنا أذكر أن الدولة ممثلة باجهزتها الأ منية ووزارة الداخلية باداراتها الشرطية والامنية المختلفة هي المسؤل الآداب العامة لكنها يجب ان لا تكون وحدها إذ لابد من تعاضد مجتمعي يؤازر أجهزة الدولة تلك، وأركز اليوم على واجبات كل شخص منا التي ان أديناها كما يجب فلا شك أنها ستساعد كثيرا في استتباب الأمن.

نعم يجب أن يكون لكل منا دور مؤازر لأدوار الفتنة والطائفية والتشتت اولاً بأن ينبذ كل شخص دعوات الطائفية والعنصرية أياً كان اتجاهها وأن يطبق شعار (اليمن بلد يتسع لجميع أهله)وأن الإسلام دين واحد وهو شرع سمح لا يقبل إراقة الدماء ويحفظ أعراض الناس وكرامتهم وأموالهم حتى وإن كانوا من غير المسلمين، أتمنى ان يتمثل كل منا وطنيته في هذه المرحلة الصعبة من تاريخ بلادنا وانصح بالاتي :

-1 إبدأ بنفسك بالتجرد من كل مايؤدي الى فرقة وضغينة مستشعرا حديث النبي الكريم عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبه لنفسه ".

-2 تحدث بهدوء مع كل من تستطيع من أهلك وأقاربك وأصدقائك بالنصح والإرشاد من باب ان الدين النصيحة .

-3استخدم ما في يدك من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية ووسائل التواصل الاجتماعي على الانترنت كالفيس بوك وتويتر وفلكر وتوو ولينكد إن وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي الأخرى المتنوعة وكلها في اليد هذه الأيام نستغلها للنصح والارشاد.

-4 يرفع كل منا العلم الوطني على منزله ويزيل كل صورة أو شعار أو رمز أو علم حزبي أو طائفي مهما كان كدليل على أن الوطن أولا.

ربما هذه الأعمال البسيطة تحقق شيئا لبلدنا ولأهلنا وأجيالنا القادمة من بعدنا وننجوا من المساءلة أمام الله سبحانه وتعالى حين تسألنا ملائكته عن كل عمل لم نقم به وعن كل واجب لم نؤده كان باستطاعتنا القيام بع وتأديته.

همسة أمنية :

هل علينا شهر رمضان الفضيل، وأراها فرصة لكل أب وأم للإقتراب من الأبناء وغرس الفضائل في نفوسهم، فاليوم نزرع وغدا نجني ونحصد نتاج جهودنا.

دام الوطن ودمتم بإذن الله سالمين

alwajih@yahoo.com

ونّان يخارجك ولا زحمة تحنبك

بشير المصقري

> تشهد صنعاء حالة ارتباك ونزق ألفى بظلاله على إيقاعات الحياة داخل العاصمة كتعزيز لبقاء الحالة الأمنية متدهورة. ومع محاولة الدولة لاستعادة الهدوء تدريجياً تحولت موجة الارتباك إلى مايشبه تدهوراً اجتماعياً مشوباً بجرأة في بعض السلوكيات والتصرفات الطائشة ومنها الانتشار الكبير للونانات التي كانت في السابق يقتصر استخدامها على سيارات الإسعاف وسيارات الإطفاء وأطقم الشرطة فقط ، لنراها اليوم فوق مختلف السيارات مدنية وقبلية وحتى سيارات المواطنين وسيارات البيع المتجول ووسائل النقل المختلفة في بادرة تثير الاستغراب، فحين تمر هذه السيارات مطلقة العنان للونان يعتقد المرء للوهلة الأولى أن خلفه سيارة إسعاف أو مطافي ويقوم بركن سيارته على جانب من الإسفلت ثم مايلبث أن يشاهد "تك تك" أو دراجة نارية أو سيارة شيخ أو موتورسيكل ولا أثر لما اعتقده سلفاً .

إن الونانات المضللة أصبحت ملاذاً لبعض المواطنين المتقنين في إيجاد طرق للاحتيال على الآخرين فهؤلاء استطاعوا باحتراف لئيم إفساح الطرقات لأنفسهم وشق عباب الزحام مهما كان حجمه والتخلص من ورطات التاخر في الجولات والشوارع الضيقة والمزدحمة والقطيعة ..

المؤرق أن تشاهد أصحاب السيارات "أبو ونان " عائدين بها من أسواق القات ومن المجمعات التجارية وقد قضوا أغراضهم وأنجزوا مهامهم على حساب بقية أفراد المجتمع، الأمر الذي يُطمّع البقية بوضع الونان على سياراتهم وكله تحت شعار " ونان يخارجك ولا زحمة تحنبك " وهات يا سباق في الاحتيال والسؤال: كيف انتشرت هذه الونانات وبهذا الشكل؟ وأين إجراءات السلطات الأمنية وشرطة السير حيال هذا الانتشار التضليلي المقذع الذي يخادع الآخرين؟ والمقلق أن ينتسف ماتبقى من وعي بين أوساط السائقين على قلة الوعي أصلاً لديهم والخوف أن نستيقظ ذات صباح - وأظنه سيكون - وكل المركبات في العاصمة تنتحل قانونية سيارات الإسعاف والمطافي والمركبات الأمنية، فالوضع غدا لا يطاق والمضحك المبكي معاً أن تغدو الونانات سبيلاً ومطية يستخدمها البعض لإنجاز مشاويرهم ضاربين بهيبة سيارات الإنجاد أو الإنقاذ الحكومية عرض الحائط ،وأما الذعر فهو أن تمر سيارة إسعاف أو سيارة في مهمة أمنية فيحسبها الناس من سيارات النزق تلك ليموت من على متنها وتتعثر مهمتها الأمنية والإسعافية بذنب المهووسين بالضحك على الآخرين مع الجزم أن ذلك تضليل بالسلطات أيضاً ..!!

رغم صدور أحكام قضائية لصالحها لكن سفنها موقوفة منذ 3 أسابيع

شركة يمنية تطالب بتفريغ بواخرها المحملة بمواد غذائية في ميناء الصليف

والقمح الألماني والتي لاتزال راسية في غاطس ميناء الصليف منذ ثلاثة

عبدالواسع أحمد

أكدت الشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية المحدودة (صوامع ومطاحن الصليف) التزامها التام بتنفيذ ما أطلقته الجهات الرسمية في مواقع الترويج لجميع المستثمرين في العالم من مميزات وقدرات استيعابية للناقلات التي تزيد حمولتها عن 70 ألف طن.

واستنكرت الشركة اليمنية للاستثمارات الصناعية (صوامع ومطاحن الصليف) في بيان صادر عنها ، تلقت «الثورة» نسخة منه، استمرار عدم السماح بدخول البواخر المحملة بالقمح الامريكي أي دولة وقبولها بكافة التكاليف وهو ما تم اقتراحه من قبل عدد من الوزراء والوكلاء في هذا الجانب .

وحسب البيان تؤكد الشركة تمسكها الكامل بحقها القانوني وتنفيذ الأحكام الصادرة وتحمل كافة الجهات المعنية المسؤولية الكاملة استناداً إلى كافة الوثائق والأدلة التي تثبت التزامها الكامل بالقوانين واللوائح والإجراءات الاستثمارية المعمول بها والتي تؤكد زيف الادعاءات المبيتة التي تروج لها المؤسسة بهدف الإساءة والتشهير بالشركة ونشاطها الاستثماري وهو ما يخالف قانون الاستثمار ويشكل بيئة طاردة للمستثمرين المحللين فضلا عن الاجانب.

أسابيع رغم صدور حكم قضائي يلزم مؤسسة موانئ البحر الأحمر بالسماح بتفريغ الشحنة ويفند ادعاءات المؤسسة بمخالفة الشركة للقانون والمعايير المعدة من الشركة الاستشارية لإنشاء ميناء الصليف ..

وأشار البيان إلى أن الشركة وعلى مدى 11 عاماً مارست نشاطها الاستثماري بما هو مخول لها من شروط وإجراءات على مدى تعاقب الحكومات .

وطالبت الشركة في بيانها الحكومة بالنظر بجدية الممارسات التي تطال الشركة من تعسفات غير قانونية من قبل مؤسسة موانئ البحر الأحمر.

وطالبت الشركة بتعيين شركة استشارية دولية يتولى اختيارها من

وفاة 45 شخصاً في حوادث مرورية الأسبوع الماضي

بلغ إجمالي الحوادث المرورية خلال الأسبوع الماضي (148) حادثاً منفصلاً، نتج عنها وفاة 45 شخصاً وإصابة (394) أشخاص والتي وقعت في عموم محافظات الجمهورية.

وأشار التقرير الأسبوعي الصادر عن الإدارة العامة لشرطة السير إلى أن الحوادث المرورية نتج عنها وفاة (45) شخصاً من مختلف الفئات العمرية..وإصابة (159) شخصاً بإصابات بليغة و(235) شخصاً بإصابات بسيطة.. موضحا بأن إجمالي الخسائر المادية المقدرة نتيجة الحوادث بلغ (23295000) ريال.

ولفت التقرير الذي حصل (قضايا وناس) على نسخة منه إلى أن حوادث الصدام هي الأكثر وقوعاً حيث بلغ عددها (72) حادثاً تلاها حوادث الدهس بإجمالي (56) حادثا و(19) حادث انقلاب وأخرى.

وكشف التقرير بأن المحافظات التي ازدادت فيها نسبة الحوادث المرورية والوفيات الناجمة عنها خلال الأسبوع الماضي هي الأمانة وتعز والحديدة وحجة على التوالي.

وأرجعت الإدارة العامة للمرور ارتفاع الحوادث والخسائر المادية والبشرية إلى عدة أسباب منها الإهمال والسرعة والخلل الفني في المركبات، وعكس خط السير، بالإضافة إلى حالات أخرى .

وحذرت الإدارة العامة لشرطة السير جميع سائقي السيارات ومستخدمي الطريق من الأمطار والسرعة والانزلاقات خلال هذه الأيام.